التضخم الاقتصادي في العراق أسباب ومعالجات

الدكتور رحمن حسن علي الموسوي

المقدمة :

يتناول البحث معالجة الظواهر والتغيرات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي للفترة قبل وبعد فرض الحصار الاقتصادي الجائر على القطر العراقي ، لقد ترك الحصار الاقتصادي أثاراً سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية واهم هذه الآثار السلبية متمثلة بظاهرة التضخم الجامح وما نتج عن الظاهرة التضخمية من فقدان الاستقرار الاقتصادي وتدهور في المستويات المعايشة للمواطنين العراقيين تاركاً بدوره آثاراً اجتماعية سيئة في المجتمع العراقي .

لقد ظهرت فترة البحث للسنوات ١٩٨٠- ١٩٩٤ وبقدر ما هو متوفر من المعطيات والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزية للإحصاء ، والدراسات المتعلقة بالاقتصاد العراقي ، يتناول البحث مجموعة من الموضوعات الحيوية التي تعكس جوهرية الدراسة والمتمثلة بما يأتي :

أولاً : ملامح الاقتصاد العراقي قبل الحصار .

ثانياً : ملامح الاقتصاد العراقي في ظل الحصار .

ثالثاً : حجم الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي .

رابعاً : اثر الحصار الاقتصادي على مستوى الأسعار .

خامساً: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة التضخم .

سادساً: الآثار الاقتصادية للتضخم .

مشكلة البحث :

تتضمن مشكلة البحث في التساؤل عن ظاهرة التضخم الجامح وما آلت إليه في عدم الاستقرار الاقتصادي للقطر العراقي والتي تظهرها الدراسة والأسباب التي أدت إلى وجود تلك المتغيرات.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على الأسلوب المكتبي في مراجعة أدبيات اقتصادية بهذا المجال، كما اعتمدت الطريقة التاريخية في سرد البيانات الخاصة بهذا الموضوع واستخدام منهج الاستدلال الاستنباطي ومراجعة الدراسات والأبحاث التي قد سبق وان تناولت هذا الموضوع.

أهداف البحث :

يهدف البحث في دراسة مفادها معالجة الأسباب التي أدت إلى وجود التضخم الاقتصادي وإزالة كافة المسببات التي خلقت من الاقتصاد العراقي غير قادر على حل مشاكله.

أولا : ملامح الاقتصاد العراقي للفترة قبل الحصار :

إن دراسة الاقتصاد العراقي للفترة قبل الحصار لابد منها إذا ما أريد التعرف عن اتجاهات تطوره اللاحقة ، فخلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ شهد الاقتصاد العراقي المتغيرات التي تتمثل أهميتها بالنقاط الآتية :

٠١ تقليص حجم الكميات المنتجة وكذلك الكميات المصدرة من النفط الخام .

٠٢ التأثير في حجم القوى العاملة من حيث انه عدد كبير من هذه القوى التحق في صفوف الجيش والجيش الشعبي .

٠٣ تقليص في حجم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة ومن ثم هبوط في معدلات الإنتاج لكثير من القطاعات الاقتصادية .

وهكذا انخفض الدخل القومي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩ جدول سنوي ٣، ٣% الثابتة لعام ١٩٨٠ وانخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمعدل سنوي ٢،٧ % ، (١) إما الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد فقد كان معدل نموه ١،٧ خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ في حين بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ٤،٧ وكما هو مبين في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

١٩٨٠ = ١٠٠

السنة	الناتج المحلي الأجمال مليون	عدد السكان مليون	متوسط نصيب الفرد ن . م . أ
١٩٨٠	١٥٩١٨	١٣،٢	١٢٠٥،٩
١٩٨١	١٠٣٢٤	١٣،٧	٧٥٣
١٩٨٢	١٠٤٩٢	١٤،١	٧٤٤
١٩٨٣	١٠١٣٥	١٤،٦	٦٩٤
١٩٨٤	١٠٩٥٧	١٥،١	٧٢٥
١٩٨٥	١٠٩٢٠	١٥،٦	٧٠٠
١٩٨٦	١٢٢٢٣	١٦،١	٧٥٩
١٩٨٧	١٥٦٨٢	١٦،٣	٩٦٢
١٩٨٨	١٥٨٨٩	١٦،٩	٩٤٠
١٩٨٩	١٥٤٥٨	١٧،٤	٨٨٨
١٩٩٠	١٣٣٦٢	١٧،٩	٧٤٦

المصدر : - من عمل الباحث بالاستناد إلى المجموع الإحصائية لسنوات مختلفة

ثانياً : ملامح الاقتصاد العراقي في ظل الحصار :

بدأت الولايات المتحدة بمحاصرة العراق منذ عام ١٩٨٩ ، حيث هبط حجم التجارة الخارجية معها إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع ١،١ مليار

دولار عام ١٩٨٨ ، وفي آذار عام ١٩٩٠ أوقفت الولايات المتحدة صفقة تجارية من المواد الغذائية كان قد تم التعاقد عليها مع الشركات الأمريكية كما وأنها قد أعلنت رسمياً مقاطعتها للعراق في تموز عام ١٩٩٠ حيث جمدت علاقاتها التجارية والاقتصادية معه وفي السادس من آب عام ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية قرار ٥ المرقم ٦٦١ القاضي بفرض سلسلة شاملة من الجزاءات المالية والاقتصادية تنفذ من قبل جميع الدول على العراق . وهكذا أوقفت جميع دول العالم تعاملها التجاري والاقتصادي مع العراق وجمدت شحنات من الغذاء والدواء والسلع الأخرى كان العراق قد تعاقد عليها ودفع أثمانها ومنعت السفن في موانئ تركيا ومصر وبلغاريا وبولندا وهامبورغ وسنغافورة والبحر الأحمر من مواصلة تحميلها إلى العراق .

لقد ترك الحصار آثاراً سلبية عديدة وشاملة على الاقتصاد القومي . واتسعت هذه الآثار لتشمل مستوى معيشة الموطنين ومجمل عجلة الحياة في القطر . واهم هذه الآثار هي :

١٠ توقف صادرات النفط من جميع منافذه مما يعني انقطاع مورد أساسي للعملات الأجنبية التي كان العراق يمول بها مشترياته الخارجية من السلع الاستهلاكية والإنتاجية ومستلزمات الإنتاج الأخرى ، إذ أصبحت صادرات النفط صفراً مباشرة بعد الحصار .

٢٠ تجميد ودائع العراق في البنوك الأجنبية .

٣٠ توقف استيرادات العراق وانخفاض نسبة المسموح منها كالأغذية والأدوية بسبب نقص العملات الاجنبية وعلى الرغم من أن القطاع الخاص كان يستورد بعض السلع بموجب الاستيراد بدون تحويل خارجي إلا إن هذه النسبة قليلة وذات أسعار مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف استيرادها نتيجة لانخفاض سعر الصرف للدينار العراقي ، إذ انخفضت قيمة الاستيردات من ٤،٧ مليار دولار عام ١٩٨٩ إلى حوالي مليار دولار بعد الحصار ١٩٩١ _ ١٩٩٢ [1].

٤٠ التوقف الكامل او الجزئي لمرافق ومنشآت الاقتصاد الوطني الناجمة عن النقص في استيراد مستلزمات الانتاج ، ففي عام ١٩٩٢ فور العطل في الطاقات الانتاجية للقطاع الصناعي ٧٠% [2].

٥٠ انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي ، لقد ادت شحة العملات الاجنبية وزيادة الطلب على شرائها في السوق السوداء الى ارتفاع اسعارها مقابل الدينار العراقي مما ادى الى تنشيط حركة المضاربة في مجال العملات الاجنبية ومن ثم تواصل ارتفاع اسعارها وهكذا اخذ سعر الدينار العراقي مقابل الدولار بالهبوط ابتداء من ١٠ دينار مقابل الدولار الواحد نهاية عام ١٩٩٠ ليصل إلى حوالي ٢٠٠ دينار مقابل الدولار عام ١٩٩٤ في السوق

---

[1] المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

[2] وزارة التخطيط – تقرير حول الحصار الاقتصادي .

الموازنة في حين ان السعر الرسمي هو ٣٣٠ فلساً للدولار الواحد ومن العوامل التي أدت إلى اتساع حركة المضاربة بالعملات الاجنبية الاستيراد بدون تحويل خارجي وتهريب السلع إلى العراق . وبما ان السلع المستوردة بدون تحويل خارجي او مهربة تباع في السوق المحلية بالدينار ملجأ التجار والمهربين إن تحويل الدينار الى عملات أجنبية تتسرب إلى الخارج لان التجار والسماسرة الأجانب لا يقبلون الدفع إلا بالعملات الاجنبية .

٠٦ توسع نشاط القطاع الخاص في ميدان الاستيراد وبدون تحويل خارجي ، لقد كان للاستيراد بدون تحويل خارجي تأثيرات واسعة على بعض منافذ الاقتصاد العراقي . وبموجب هذا النظام يتم توريد السلع إلى العراق من قبل القطاع الخاص بواسطة حسابات بالنقد الأجنبي موجودة أصلا من الخارج أي تحويلات لثروات في الخارج .ويتمثل الهدف الرئيسي للنظام التحويل بدون تحويل خارجي تقليص الضغط على المصادر الرسمية للعملات الاجنبية وبالتالي ترشيد في اتفاقها في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العراقي وهنا تأتي أهمية هذا النظام من حيث مساهمته باستيراد السلع الضرورية او استمرار الأنشطة الاقتصادية في العديد من المجالات فضلاً الى مساهمته في التخفيف عن العجز في ميزان المدفوعات لكن هناك جوانب سلبية كان هذا النظام قد افرزها وتتمثل بما يأتي : -

أ . تهريب العملة العراقية وربط قطاعات مهمة من الاقتصاد العراقي بحركة سعر الدينار في الخارج حيث أخذت كميات الدينار العراقي المعروضة في الدول المجاورة ولاسيما في الأردن تتزايد بشكل كبير ، وهذا العرض الكبير والمتزايد للدينار العراقي مقابل انخفاض الطلب عليه أدى إلى هبوط سعر الصرف ولا توجد إحصائيات عن حجم هذا النشاط غير الشرعي ، غير ان تكدس هذه الكميات من النقد العراقي في تلك البلدان مع انها محرمة قانونياً لا يفسر الا بوجود عمليات تهريب واسعة النطاق . وبالاخبار التي تنشرها الصحف بين الحين والآخر عن جرائم تهريب العملة العراقية الا دليل غير ما نقول .

ب . انعدام الصفقات و العقود المتكاملة التي تضمن صلاحية السلفة المستوردة للاستعمال وجودتها مما يؤدي إلى هدر في موارد البلد .

ج. التلاعب بقوائم الصادرات والواردات فالمصدرون يقللون من قيمة صادراتهم والمستوردون يبالغون في استيرادا تهم .

د . زيادة ثروات بعض الشرائح بشكل سريع وغير مبرر .

هـ. إن معظم السلع المستوردة ليست بذات الصلة بالقاعدة العريضة لجمهور المستهلكين لان أسعارهم مرتفعة جداً .

و. شجعت السوق السوداء للعملات الأجنبية داخل العراق التي أخذت تمارس بشكل واسع من قبل المضاربين المحليين والمقيمين من العراق والأجانب والدبلوماسيين .

ى. ساهمت في دفع معدلات الأسعار الى الأعلى ومن ثم المساهمة في توسيع موجات التضخم .

٠٧ لقد ادى العدوان العسكري المتمثل بالقصف الجوي في شهري كانون الثاني وشباط من عام ١٩٩١الى تغيير شامل للمرافق الأساسية للاقتصاد العراقي ومرتكزا ته التحتية المادية او الخدمية فضلاً عن الخراب الذي لحق بالاقتصاد العراقي على يد طغية الغدر والخيانة التي تلت انتهاء العدوان العسكري . ويمكن توضيح الأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد العراقي من خلال ما تجده في جدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

التكاليف المقدرة لإصلاح وتشغيل بعض عناصر الهياكل الارتكازية والخدمية[1] (١٩٩٢) (مليون دولار)

القطـــــــــاع	الكلفة (مليون دولار)
المياه والنظافة العامة	١٨٠
الخدمات الصحية	٥٠٠
التغذية التكميلية	٥٣٠
الأغذية العامة	١٦٣٠
الاحتياجات الزراعية	٣٠٠
قطاع النفط	٢٠٠٠
مشاريع الطاقة	٣٣٠٠
المجموع	٨٤٤٠

إما القطاع الزراعي فقد تضرر بسبب ظروف الحصار اذ انخفض إنتاج محاصيل الخضروات و بذور الزيوت والبقوليات والفواكه وانخفض إنتاج الدواجن من البيض من ٢ بليون بيضة مائدة و ٣٥٠ الف طن لحم دجاج الى حوالي السبع عام ١٩٩١ والنقص الحاصل في عدد المواشي من حوالي ١٠ مليون راس قبل الحصار إلى ٥ مليون عام ١٩٩١ (١) ويمكن ملاحظة الاحتياجات التي لم يستطع القطاع الزراعي الحصول عليها نتيجة الحصار من خلال الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

موجز الاحتياجات الزراعية الأساسية للفترة من (١٩٩١ الى (١٩٩٣) [1]

السلفة	الكمية (طن)	القيمة (الف دولار)
الأسمدة	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
البذور	٦٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
مبيدات الآفات	٧٠٠٠	٢٥٠٠٠

[1] **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الاحتياجات الأساسية / ١٩٩١.**

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الاحتياجات الإنسانية للعراق.

العقاقير البيطرية		٥٠٠٠٠٠
الآلات / قطع الغيار		١٧٥٠٠٠
العلائق المركزة للحيوانات	١٥٠٠٠	٣٤٠٠٠
متنوعة		٣٥٠٠٠
المجموع		١١٠٩٠٠٠

٠٨ لقد ادت ظروف الحصار الى توقف او تلكؤ العمل بالبرامج الاستثمارية خاصة في بداية الحصار و التركيز على الاوليات المتمثلة بأعادة اعمار مادمره العدوان الثلاثيني بقدر ماتسمح به الظروف و الموارد المتاحة وتشغيل الطاقات الإنتاجية بقدر ما يتوفر من مستلزمات محلية .

٠٩ لقد تركت العوامل المشار اليها انفاً الى تقليص حجم الناتج المحلي الاجمالي وكما هو مبين في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠ – ١٩٩٢)

السنة	ناتج محلي إجمالي	نسبة التنفيذ
١٩٩٠	١٣٨٦٣	-
١٩٩١	٣٥٦٦	%٧٤
١٩٩٢	٤٠٧٢	%٧٠

المصدر : وزارة التخطيط ، دراسة رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٩٣

ثالثاً : حجم الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي :

لقد ادت ظروف الحصار مع الاستثمار في الإبقاء على الحصار الى حدوث شحة شاملة في المعروض السلعي حيث ولدت ضغوطاً تضخمية تتمثل بوجود فائض في حجم الطلب الكلي يفوق كثيراً حجم المعروض من السلع يعكسه الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

الفجوة التضخمية في العراق ١٩٨٠ – ١٩٩٤[1]

السنة	العرض السلعي مليون دينار	إجمالي الطلب المحلي مليون دينار	فائض الطلب المحلي	إجمالي الفائض والعجز الى العرض السلعي %
١٩٨٠	١٠٧٣٥،٩	١٠٩١٣	١٧٧،٧	١،٦
١٩٨١	١٣٦٩٢،٣	١٤٦٢٤	٩٣١،٨	٦،٨
١٩٨٢	١٥٤٤٠،٦	١٧٨٧٣	٢٤٣٣،٣	١٥،٨
١٩٨٣	١٠٩١٩	١٤٣٠٤	٣٣٨٥،١	٣،١
١٩٨٤	١١١٢٣	١٥٥٠٤	٤٣٧٢،٥	٩،٣
١٩٨٥	١١٣١٢	١٦١٩٥	٤٨٨٣،١	٤،٣

[1] المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات الموحدة للدول / مديرية الحسابات القومية .

١٩٨٦	١٣٢٦٨،٣	١٦٥١٨	٣٢٥٠،٥	٢٤
١٩٨٧	١٥٧٣١,٢	١٨٤١١	٢٦٨٠،٧	٠،١٧
١٩٨٨	١٦٦٣٥	٢٠٨٣٩	٤٢٠,٥	١،٣٤
١٩٨٩	١٤٤٨٣,٦	١٩٤٢٣	٤٩٣٩,٤	٣٤,١
١٩٩٠	١٣٨٦٣,٩	٢٤٣	١٠٥٣٥,٩	٧٦,٢
١٩٩١	٣٥٤٨,١	٢٣١٨٥	١٩٦٣٧,٠	٥٥٣,٤
١٩٩٢	٤٠٧٢,٥	٦٢١٧١	٥٨٠٩٦,٣	١٤٢٦,٥
١٩٩٣	٢٩٨١,٥	٢٨١٣٨	١٢٥١٥٧,٤	٤١٩٧,٧
١٩٩٤	٢٨٣٤,٦	٦٤١٨٥٦	٦٣٨٩٨٢,٠	٢٢٢٢٨,٥

نلاحظ من الجدول رقم (٦) الى انه حجم فائض الطلب قبل الحصار كان بسيطا" أي بمعدل نسبي (١٥%) للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) لكنه ارتفع بشكل لافت للنظر بعد عام ١٩٩٠ ليصل مستوى هائل في عام ١٩٩٤ أي بنسبة ٢٢٢٢٨% انه كبر حجم فائض الطلب على العرض له اثار مضاعفة على مستوى الاسعار . ومن هنا تأتي ضرورة السيطرة على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري للسيطرة على ارتفاعات الاسعار لانه من شأن ذلك ان يقلص من الكتلة النقدية التي اخذت تتدفق بشكل هائل في الاقتصاد الوطني بسبب مشاريع اعادة الاعمار .

رابعا" : اثر الحصار الاقتصادي على مستوى الاسعار

لقد تفاعلت العوامل المتأتية نتيجة الحصار مع بعضها لتصبح سببا" رئيسيا" يدفع بالمستوى العام للأسعار (التضخم) نحو الارتفاع السريع والمتوصل بحيث يتحول شكل التضخم في الاقتصاد العراقي من نوع التضخم الزاحف الذي كان سائدا" قبل الحصار الى النوع الجامح بعد الحصار .

ان مجمل أسعار السلع والخدمات شهدت ارتفاعات كبيرة لم يشهدها الاقتصاد العراقي من قبل . ولغرض دراسة و متابعة حركة الاسعار وقياس درجة التضخم يصبح من الضروري استخدام مؤشرات رقمية تتمثل بالارقام القياسية لاسعار المستهلك الذي يبين التطورات التي تحدث في كلفة الميزانية والمشاكل التي تنجم عن ذلك . ورغم العديد من المشاكل التي تواجه الباحث الاحصائي عند استخدامه للارقام القياسية المتمثلة بأوزان واهمية المجموعات السلعية وعلاقتها بالمرونة الداخلية او المرونة الانفاقية فهي تظل المصدر الرئيسي الوحيد الذي يعتمد عليه عن قياس ومتابعة تطورات الاسعار .

ولكي نسلط الضوء على مدى ارتفاع الاسعار للفترة بعد الحصار لابد من الوقوف على حركة الأسعار قبل الحصار وهذا مايبينه الجدول رقم (٧)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق[1] جدول رقم (٧)

١٩٨٨-١٩٨٩(سنة الاساس ١٩٨٩ = ١٠٠)

[1] المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٢.

المادة	١٩٨٨	١٩٨٩	التغيرات السنوية ١٩٨٩-١٩٨٨
المواد الغذائية	٣٠٩	٣٣٠,٩	٧٠١
الدخان والتبوغ والكحوليات	٢٥٩,٢	٢٨١,٩	٨,٨
الملابس والاقمشة	٢٤٦,٥	٢٧٨,٣	١٢,٩
الاثاث	٢٤٢١	٢٤٥,٠	٤,٩
الايجار	٢٤٦,٤	٢٦,٦	٦,٦
الوقود والاضاءة	١٦٩,٠	١٧٠,٨	١,١
النقل والموصلات	٢٠٩,٤	٢٠٢,٣	٣,٤
الخدمات الطبية	٢٣٩,١	٣٣٧,٣	٤١,١
خدمات متنوعة	٣٦٤,٤	٤٤٨,٢	٢٣,١
الرقم القياسي العام	٢٧٩	٢٩٦,٤	٦,٣

نلاحظ من خلال الجدول في أعلاه الارتفاع البسيط لمستوى بين الاسعار علمي ١٩٨٨/١٩٨٩. فلم يتغير سوى بمعدل ٦،٣ لذا ينطبق على ما اطلقنا عليه في السابق صفحة التضخم الزاحف . كما ان الارتفاع البسيط كان نتيجة لدعم الدولة لاسعار السلع وتحديد أسعارها محدود اعلى من التشريعات القانونية . ولكن في الفترة بعد الحصار اخذت الاسعار بالارتفاع بشكل كبير ومتواصل وهذا ماسنلاحظه في الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	نسبة التغيير ١٩٩٣-١٩٩٠
الرقم القياسي	٣٦٣	٤٥٢	٨٤٩	٢٦١١	%٧٧٥

المصدر المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة .

أما التغيير الأسعار المجاميع السلعية يمكن ملاحظته من جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

الارقام القياسية لاسعار المستهلك ١٩٨٨= ١٠٠ [1]

المادة	المعدل السنوي ١٩٩٢	المعدل السنوي ١٩٩٣	التغيرات السنوية ١٩٩٣-١٩٩٢
المواد الغذائية	١١٠٤,٧	٣٤٨٣	٢١٥
الدخان والتبوغ	١٣٣٤,٩	٤٨٨٤,٥	٢٦٥,٩
الملابس والاقمشة	٩٣٤,٩	٣٢٤٧,٤	٢٤٧,٤

[1] المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٩٤ .

السلع المنزلية	١١٩٢,٣	٣٥٣٢,٥	١٩٦,٣
الايجار	١٣٤,٤	١٧٥,٨	٣٠,٨
الوقود	١٥٩	٢٤٩,٧	٥٦,٨
النقل والمواصلات	١٠٢٣	٢٩٤٤,٧	١٨٧,٨
الخدمات الطبية والادوية	٣٥٨,٨	٨٢٩	١٣١
سلع وخدمات متنوعة	٨٧٨,٢	٢٣٣٤,٧	١٦٥,٩
الاقام القياسية العام	٨٤٨,٨	٢٦١١	٢٠٧,٦

نلاحظ من الجدول اعلاه الارتفاع الكبير في مستوى الاسعار اذ الارتفاع الكبيرفي مستوى الاسعار الى ٨٤٩ نقطة عام ١٩٩٣ والى ٢٦١١عام ١٩٩٣ حيث احتلت مجموعة الدخان والمواد الغذائية المكان الاولى في زيادة الاسعار ان ارتفاع الاسعار للاعوام ١٩٩١ -١٩٩٣ للمواد في الجدول اعلاه ماهي الا انعكاس مباشر لاثار الحصار التي انعكست على زيادة الأسعار ان ارتفاع الاسعار للاعوام ١٩٩١ -١٩٩٣ للمواد في الجدول أعلاه ماهي الا انعكاس مباشر لاثار الحصار التي انعكست على حجم المعروض السلعي ومارافقه من التوسيع في عرض النقد في التداول بعد حملة اعادة وتلكؤ جهاز الانتاج المحلي من سد متطلبات السوق العراقية بسبب شحة المواد الاولية ومستلزمات الانتاج الاخرى للقطاع الصناعي والزراعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى.

خامسا" : الاجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة التضخم :

ابتداءً منذ اعلان الحصار على العراق اقدمت الدولة على اتخاذ عدد من الاجراءات لمواجهة الظروف الجديدة الناشئة على الحصار ويمكن تلخيص هذه الاجراءات بنوعين

أ// الاجراءات القانونية .

ب// الاجراءات التنظيمية .

ا// الاجراءات القانونية : وتتضمن مجموعة من التشريعات الصادرة من الدولة بأوقات مختلفة وتبعا" لتغيير الظروف الاقتصادية تتعلق بجملة من الأمور يمكن توحيدها بما يأتي :

٠١ قرارات تتعلق بالجرائم الاقتصادية واحتكار السلعة .

٠٢ قرارات تتعلق باستغلال الأراضي الزراعية لغرض تشجيع الإنتاج الزراعي .

٣. قرارات تتعلق بالكمارك وايقاف لعمل بالقيود الخاصة بالاستيراد والسماح بأدخال جميع البضائع الى القطر (عدا الممنوعة) دون خضوعها للرسوم الكمركية .

٠٤ قرارات تتعلق بالاعفاء الضريبي لمستوردي المواد الغذائية الاساسية .

ب// الاجراءات التنظيمية : وتتضمن الآتي:

٠١ العمل بالبطاقة التموينية : وهي من اهم الوسائل التي اتخذتها الدولة لمواجهة الحصار الاقتصادي حيث تم بموجب نظام البطاقة التموينية تأمين جزء من احتياجات المستهلك العراقي للمواد الغذائية وبأسعار مناسبة بل ورمزية حيث تراوحت بنسبة الفرق بأسعار السوق الى سعر البطاقة التمونية مابين ١٠٠% - ٥٠٠٠% . لذا اصبح نظام التوزيع بالبطاقة التموينية احد الاساليب غير المباشرة لدور الدولة في التأثير على جانب الطلب في الظروف غير الطبيعية التي يمر بها البلد ومن ثم تأثيرها من حركة الاسعار وتوجيهها بما يضمن الحد من التضخم وبالتالي تحقيق المستوى الادنى لحماية المستهلك .

٠٢ توفير الطاقة والوقود وبأسعار رخيصة مما قلل من كلف الانتاج في المصانع والمنشآت الاقتصادية .

٠٣ قيام الأسواق المركزية بتزويد حملة الدفاتر بالحصة التموينية الإضافية وبالسعر الذي تحدده الوزارة وهو اقل من السعر السائد في السوق التجارية .

٠٤ زيادة حجم نشاط القطاع التعاوني ومضاعفة اعداد الجمعيات التعاونية بهدف ضمان وصول المواد الغذائية والسلع الاساسية الاخرى الى المواطن بأسعار مناسبة .

٠٥ زيادة الاسعار المعلنة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجة (الحنطة و الشعير و الشلب و القطن و عباد الشمس والحمص) بهدف تشجيع الفلاحين والمزارعين للتوجه نحو زراعتها بما يؤمن النقص الحاصل في المعروض منها نتيجة الحصار .

سادسا" : الاثار الاقتصادية للتضخم :

٠١ اثر التضخم علىمستوى المعيشة : يعكس مستوى درجة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها افراد المجتمع على اشباع متطلباتهم من السلع والخدمات . ولقد اثر التضخم على مستوى المعيشة للفرد العراقي وذلك نتيجة للتآكل التي اصيبت بها قيمة الدينار العراقي ويمكن ان تبين اثر انخفاض مستوى المعيشة من خلال مؤشر متوسط الدخل والاجور . فبالنسبة لمتوسط الدخل فهو احد المؤشرات المهمة التي تستخدم عالميا" لقياس مدى رفاهية المجتمع ودرجة التطور الاقتصادي الذي بلغه ويقاس بالاسعار الثابتة . ويمكن ملاحظة الانخفاض الذي طرأ على متوسط الدخل الحقيقي للفرد العراقي من خلال متابعة الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠) متوسط دخل الفرد الجاري والحقيقي للسنوات ١٩٨٥ – ١٩٩٣

السنة	متوسط الدخل بالاسعار الجارية	الارقام القياسية للاسعار	متوسط الدخل الحقيقي
١٩٨٥	٨٣٤,٧	٧١,٤	٧٤٣
١٩٨٦	٧٨٥,٦	٧٢,٣	٧٩٨
١٩٨٧	٩٣٧	٨٢,٤	١٠٢١
١٩٨٨	١٠٠٦	١٠٠	١٠٠٢
١٩٨٩	٩٩٨	١٠٦	٨٦٥

١٩٩٠	١١١٩	١٦١	٨٢٣
١٩٩١	١٠٨٥	٤٦١	٢٠٨
١٩٩٢	٢٨٢١	٨٤٨	٢٢٦,٩
١٩٩٣	٤٩٥٠	٢٦١١	١٩٠

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء / المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة .

من الجدول في أعلاه نلاحظ ان متوسط الدخل بالاسعار الجارية ارتفع من ٨٣٤ دينار عام ١٩٨٥ الى ٤٩٥٠ عام ١٩٩٣ لكن حين تم تحويل الدخل الجاري الى حقيقي نجد ان هذا المتوسط قد انخفض من ٧٤٣دينار عام ١٩٨٥ الى ١٩٠ دينار عام ١٩٩٣ ممايعكس مدى تدهور القوة الشرائية للمستهلك العراقي وهذا يعني انخفاض مستوى المعيشة .

٠٢ اثر التضخم على اعادة توزيع الدخل : لقد ادى التضخم الى اعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة أي انه ادى الى اعادة توزيع الانصبة النسبية من الدخل القومي بين هذه الفئات والشرائح وينعكس ذلك على تباطؤ ارتفاع مستويات الاجور النقدية بالمقارنة مع الارتفاع السريع والمتواصل للاسعار . مما ادى الى تدهور في نصيب مابين الاجور واصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين ويمكن الاستدلال على ذلك من الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١)

اثر التضخم على تعويضات العاملين (مليون دينار)

السنة	الدخل القومي	تعويضات العاملين بالاسعار الجارية	تعويضات العاملين بالاسعار الثابتة	الاهمية النسبية بالاسعار الجارية	للتعويضات بالاسعار الثابتة	القياسي
١٩٨٥	١٣٠٠٩	٤٨٨٩,٩	٦٨٤٨,٦	٣٧٠٥	٥٢,٦	٧١
١٩٨٦	١٥٦٥٥	٥١٥١,٢	٧١٢٤,٧	٤٠,٧	٥٦,٣	٧٢
١٩٨٧	١٥٣١١	٥٦٩٧	٦٩١٣,٨	٣٧,٢	٤٥	٨٢
١٩٨٨	١٦٩٨٢	٦٣٠٠,٩	٦٣٠٠,٩	٣٧,١	٣٧	١٠٠
١٩٨٩	١٧٨٦٦	٦٧٠٥	٦٣٠٧,٨	٣٧,٥	٣٥	١٠٦
١٩٩٠	٢٠٠١٨	٧٨٥٥	٤٨٧٢,٩	٣٩,٢	٢٤	١٦١
١٩٩١	١٩٩٨٢	٩٠٩١	١٩٦٨	٤٥,٥	٩	٤٦١
١٩٩٢	٥١٩٧٨	١٨٧٤٢	٢٢٠٨	٣٦	٤	٨٤٨

المصدر : هيئة التخطيط الاقتصادي مديرية الحسابات القومية / دراسة رقم ١٠٠٣

من الجدول في أعلاه نلاحظ الارتفاع الموجب للاجور النقدية اذا ارتفعت بمعدل ٨% للفترة قبل الحصار ١٩٧٥ – ١٩٨٩ وبمعدل ٥٤% للفترة بعد الحصار لكن هذه الارتفاعات الموجبة سرعان ما تصبح سالبة حين نحتسبها بالاجور الحقيقية وهذا التغيريكون – ٢% للفترة قبل الحصار و -٣٧% للفترة بعد الحصار . وحين نقارن اهمية الاجور الحقيقية من الدخل القومي نجد انها انخفضت من ٥٤% عام ١٩٨٥الى ٤% ١٩٩٢ وهو اثر غير مبرر من الناحية الاقتصادية يعكس مدى الخلل الذي طرأ على اعادة توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية . من جهة اخرى

يمكن الشراء الفاحش الذي حققه القطاع من ٧١% عام ١٩٨٠ الى ٨٥% عام ١٩٩٢(١) .

٠٣ اثر التضخم على الاستثمار : ان الارتفاع المتواصل في الاسعار ادى الى خلق حالة من عدم اليقين مما ازداد مردود الاستثمار الانتاجي لذا اتجهت الاستثمارات في مجال القطاع الخاص نحو الانشطة ذات الربح السريع والمرتفع . وهذه الانشطة هي المضاربة بشتى انواعها وخاصة المضاربة بالاراضي والعقارات والعملات الاجنبية (الدولار) والسلع المعمرة كالاثاث والاجهزة المنزلية والكهربائية . ان موجات التضخم المتسارعة ادت الى توسيع نطاق المضاربة بالعقار حيث يزداد الميل الحدي لدى الافراد لتفضيل هذه السلع على الارصدة النقدية التي اصبحت اقل الاصول المتاحة جاذبية لعجزها عن التعويض عن التدهور الحاصل في قيمة الدينار مما يخلق اتجاها واضحا" للهروب منها لذا يصبح العقار والعملات الاجنبية مخزنا" مفضلاً للقيمة يعطي الثقة والاطمئنان لذا يلجأ المضاربون لشرائها مهما ارتفع سعرها الجاري لان رهان المستقبل المتمثل بالارتفاع المتواصل لاسعار مثل هذه السلع هو الضمان لتوقعات المستقبل في الحصول على الارباح المضاربة الاكيدة . وللاستبدال عن ذلك نلاحظ ارتفاع نسبة عمليات بيع العقار من مجموع الاعمال الاصولية العقارية من ٣٧% عام ١٩٨٩الى ٦٠% عام ١٩٩٤ وارتفاع الرقم القياسي للايرادات العامة من الرسوم على المعاملات العقارية من ١٠٠% عام ١٩٨٩ الى ١٤٠٠% عام ١٩٩٤ وارتفاع الرقم القياسي لايرادات امانة بغداد من عقود مزايدة ايجارات معارض السيارات في منطقة النهضة من ١٠٠% عام ١٩٨٩عام ١٣٠٠٠% عام ١٩٩٤ [1]

الخلاصة :

يخلص الباحث في دراسته إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أعقبها بمجموعة من التوصيات.

أولاً – الاستنتاجات :

يتضح من التحليلات الواردة في البحث ان الحصار الاقتصادي قد مارس دورا" مهما في تقليل حجم المعروض من السلع والخدمات في السوق المحلية رافق ذلك قيد العملة الأجنبية وتدهور سعر صرف العملة المحلية وارتفاع عدد الوسطاء وتفشي ظاهرة السوق السوداء لتصبح هي الحالة السائدة للاقتصاد , الامر الذي انعكس تأثيره على مستوى الاسعار السائدة وعلى حجم الانفاق ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد وفي ضوء ماجاء اعلاه فإن استمرار الحصار يعني تفاقم الجوانب السلبية للاقتصاد الوطني وسيادة حالة عدم الاستقرار فيه لذا يرتبط بالوضع الحالي امران : الاول التوقعات التشاؤمية عن المعروض السلعي طالما بقي الحصار قائما"[٢] والثاني استغلال التجار لظروف الحصار وشحة العرض وفرض اسعار

---

[1] محمود المسافر , التضخم في الاقتصاد العراقي , رسالة ماجستير , جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد ١٩٩٣

(١) [2] د. لطفي حميد جودة , الانشطة المضاربة وانعكاساتها على المسيرة التنموية في الاقتصاد العراقي (١٩٨٨- ١٩٩٤) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية عدد ٣مجلد ١٩٩٥،٢

احتكارية يفوق مستواها حدود المعقول . وامام هذه الحقائق بالامكان التوصل الى مجموعة من التوصيات.

ثانياً – التوصيات :

على ضوء ما اوردته الدراسة نوصي بما يأتي :

٠١ ضرورة وجود اجهزة تشرف على توصل السلع وبالاسعار المناسبة .
٠٢ فرض الرقابة على اسواق السلع المستوردة وتشجيع عمليات احلال السلع المحلية محل المستورد في مجالات الاستهلاك .
٠٣ اتخاذ الاجراءات التي تضمن عدالة توزيع الدخل من خلال الضرائب .
٠٤ اتخاذ كفاءة النظام الضريبي ليصبح أداة لامتصاص السيولة الفائضة لدى الطبقات المستفيدة من التضخم .
٠٥ تقليل حلقة الوسطاء والسماسرة بشتى الوسائل والأساليب .
٠٦ التوقف عن اصدارات نقدية جديدة وتحقيق الموازنة من الإيرادات الدولة .
٠٧ اصدار سندات طويلة الاجل اسعار فائدة مغرية .
٠٨ التوقف عن استخدام النظام المتحرك للاجور واستبداله باللجوء إلى اسلوب الدعم السلعي بواسطة الدولة لمجموعة السلع الأساسية التموينية .
٠٩ العمل على ازالة الاختناقات والاتلالات الاساسية في جانب العرض من خلال اللجوء الى مايسمى نظم ادارة العرض
١٠. حث البنك المركزي للقيام بإعادة النظر في هيكلية الفائدة السائدة وجعلها اداة لتوجيه الاستثمار .
١١. خفض الانفاق العام بكافة اشكاله .
١٢. فرض رسوم على قيود الاستهلاكي الترفيهي والخدمات الترفيهية المعدة لذوي الدخول العالية .
١٣. تطوير القطاع الزراعي من خلال تزويده بمستلزمات انتاج مدعومة من قبل الدولة.

المصادر المعتمدة :

١. المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
٢. الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات الموحدة للدول / مديرية الحسابات القومية / المجموعة الإحصائية السنوية / ١٩٩٤.
٣. د. لطفي حميد جودة، الأنشطة المضاربة وانعكاساتها على المسيرة التنموية في الاقتصاد العراقي ١٩٨٨ – ١٩٩٤ / مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد ٣ ، مجلد ٢ / ١٩٩٥.
٤. محمود المسافر – التضخم في الاقتصاد العراقي / رسالة ماجستير / جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد / ١٩٩٣.
٥. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الاحتياجات الإنسانية للعراق / ١٩٩١.

٦. هيئة التخطيط الاقتصادي / مديرية الحسابات القومية ، دراسة رقم ١٠٠٣.
٧. وزارة التخطيط – تقرير.

تنويه

*نلفت عناية قراء مجلتنا الموقرين إلى أن اسم د.محمد حسين منهل قد سقط سهواً من البحث المشترك الموسوم (تقويم مستوى جودة الأداء في جامعة البصرة –دراسة حالة)المنشورة في مجلتنا المجلد الثامن العدد الثاني والصحيح هو:
أ.د.مسلم علاوي السعد والدكتور محمد حسين منهل